SC 6505

AFRICAN UNION
الاتحاد الأفريقي

UNION AFRICAINE
UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Telephone 251115 517700

Website: www.africa-union.org

المجلس التنفيذي

الدورة العادية العشرون

أديس أبابا، إثيوبيا، 23-27 يناير 2012

الأصل: إنجليزي

EX.CL/687 (XX)iii

تقرير اللجنة الفرعية
للاجئين والعائدين والنازحين داخلياً في أفريقيا

–

التقرير عن أنشطة اللجنة الفرعية للجنة الممثلين الدائمين بشأن اللاجئين والعائدين والنازحين داخليا يوليو – يناير 2011

أولا: مقدمة:

1- نفذت اللجنة الفرعية للجنة الممثلين الدائمين بشأن اللاجئين والعائدين والنازحين داخليا، إلى جانب مفوضية الاتحاد الأفريقي، وبالتعاون مع شركاء الاتحاد الأفريقي، بنجاح أنشطة برنامج 2011، كما عالجت أوضاع طوارئ أخرى.

ثانيا: الأنشطة:

بعثات اللجنة الفرعية للجنة الممثلين الدائمين بشأن اللاجئين والعائدين والنازحين:

2- زارت اللجنة الفرعية للجنة الممثلين الدائمين بشأن اللاجئين والعائدين والنازحين، إثيوبيا وكوت ديفوار وتونس بين أغسطس ونوفمبر 2011. وأجت تقييماً للوضع الإنساني للنزوح القسري. وقد أجريت مناقشات مكثفة مع المسؤولين الحكوميين ومسؤولي الاتحاد الأفريقي والمنظمات الإنسانية النشطة في الميدان، وكذلك مع اللاجئين والعائدين والنازحين داخليا.

3- في 14أغسطس 2011، قام وفد مكون من اللجنة الفرعية للجنة الممثلين الدائمين بشأن اللاجئين والعائدين والنازحين داخليا والمفوضية، والسفير الكندي الذي كان رئيسا لمجموعة شركاء الاتحاد الأفريقي، وسفير الولايات المتحدة الأمريكي لدى الاتحاد الأفريقي، والمسؤولين الحكوميين الإثيوبيين، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين وبرنامج الغذاء العالمي، بزيارة مخيم

دولو– أدو للاجئين في جنوب شرق إثيوبيا الذي يؤوي 130,000 لاجئي صومالي. كانت الزيارة ترمي إلى تقييم الوضع الإنساني في الميدان في إطار الجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي لمساعدة ضحايا الجفاف والمجاعة في القرن الأفريقي. عاين الوفد الأوضاع السيئة التي وصل في ظلها اللاجئون الجدد، وخصوصا الأطفال، وكذلك الجهود التي تبذلها الحكومة والمنظمات الإنسانية لمعالجة هذا الوضع. ولوحظ أن الوضع كان وخيما حيث يتكدس آلاف من اللاجئين في مخيمات مكتظة مع الحد الأنى من الضروريات. وقد عاين الوفد عددا كبيرا من الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية والذين يتعرضون لخطر النقص في نمو الدماغ.

البعثة إلى كوت ديفوار:

4–قامت اللجنة الفرعية للجنة الممثلين الدائمين بشأن اللاجئين والعائدين والنازحين ببعثة تقييم ميدانية إلى كوت ديفوار من 31 أكتوبر إلى 6 نوفمبر 2011. وكانت البعثة الأخيرة إلى كوت ديفوار قد تمت في ديسمبر 2009 وأبلغ خلالها ببعض التقدم، وكان قد بدأ آلاف من النازحين داخليا واللاجئين الإيفواريين يعودون إلى وطنهم. غير أن أزمة ما بعد الانتخابات، عقب الجولة الثانية للانتخابات الرئاسية في ديسمبر 2010، حتى تنصيب الحكومة الجديدة في أبريل 2011، قد تسببت في حالات جديدة من نزوح السكان.

5–مع عودة الأوضاع إلى طبيعتها حاليا، وقعت السلطات الحكومية اتفاقيات ثلاثية مع ليبيريا وغانا ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين بغية تسهيل الإعادة الطوعية للاجئين الإيفواريين من هذه البلدان المجاورة إلى بلدهم.

6- إضافة إلى ذلك، ففي إطار جهد التنسيق، أطلقت الجهات الفاعلة في كوت ديفوار نداء موحدا بناء على تقييم الاحتياجات المتعددة القطاعات وأولويات السكان المتضررين. وقد تم تحديد الأهداف التالية بغية معالجة الوضع الإنساني: تحسين ظروف الحياة وحماية السكان الأكثر تضررا بمن فيهم النازحون داخليا، والمجموعات المضيفة، وغيرها من الفئات المستضعفة، إلى جانب ضمان الوصول إلى الخدمات الأساسية؛ تسهيل العودة الطوعية إلى مناطق مؤمّنة بينما يتواصل البحث عن حلول دائمة؛ الحد من المخاطر وتخفيف آثار الأزمات الجديدة الممكنة من خلال برامج المصالحة.

7- خلال هذه الزيارة، قدمت اللجنة الفرعية للجنة الممثلين الدائمين بشأن اللاجئين والعائدين والنازحين إلى كوت ديفوار مساهمة مالية قيمتها 100,000 دولار أمريكي (مائة ألف دولار أمريكي) لدعم إعادة إدماج العائدين؛ بالإضافة إلى مساهمة سابقة قدرها 125,000 دولار أمريكي قد تم تقديمها للاجئين الإيفواريين المقيمين في ليبيريا وسيراليون.

البعثة إلى تونس:

8- قامت اللجنة الفرعية للجنة الممثلين الدائمين بشأن اللاجئين والعائدين والنازحين داخليا ببعثة تقييم إلى تونس العاصمة من 16 إلى 21 نوفمبر 2011. وقد اجتمع الوفد بمسؤولين وطنيين وكذلك مختلف الشركاء المعنيين بوضع اللاجئين في البلد.

9- على وجه التحديد، اجتمع الوفد أولا مع نائب وزير الخارجية، معالي السيد رضوان نويسر، والمدير العام للتعاون الدولي والتونسيين في الخارج في وزارة التنمية الاجتماعية، ومسؤولين من وزارة الدفاع. وقد قدم المسؤولون الوطنيون جميعا نظرات مفيدة حول الوضع في البلد فيما يتعلق بمسألة اللاجئين التي يعيشها البلد لأول مرة في **تاريخه**.

10- **اجتمع** الوفد كذلك مع منسق الأمم المتحدة المقيم، وممثلين من فريق الدعم الإنساني، وفيما بعد حاول أن يزور المخيم الوحيد المتبقي، مخيم شوشة، في المنطقة الجنوبية من البلد. وغادر الوفد تونس متوجها إلى زارسيس، على بعد 700 كلم من مدينة تونس، لكنه لم يتمكن من زيارة مخيم شوشة الواقع على بعد 7 كلم من الحدود الليبية بسبب التقارير الأمنية السلبية. وبدلا من زيارة للمخيم، قام الوفد بزيارة عائلة حضرية من لاجئين تضم ستة أفراد كانوا يقيمون في مدينة زارسيس. غير أن الوفد سلم إلى رئيس المكتب الفرعي لمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين في زارسيس، السيد نارسير فرناندیس، شيكاً بواقع 100,000 دولار أمريكي مخصص لدعم عمليات المفوضية. كما تلقى الوفد إحاطة من الفريق المشترك بين الوكالات في زارسيس الذي يضم المنظمة الدولية للهجرة، وبرنامج الأمم المتحدة للأغذية، واليونيسيف، واللجنة الدولية للصليب الأحمر، ومنظمة الإغاثة الإسلامية. وأخيرا، اجتمع الوفد مع الدكتور نبيل فرجاني، حاكم مدنين.

11- كان وضع اللاجئين في تونس شبه معدوم، مع حوالي 100 حالة لاجئ فقط في البلد. وعليه، لم تكن ظاهرة اللاجئين تشكل مصدر قلق حقيقيا للسلطات

الوطنية. فليس للبلد إطار قانوني للجوء وليس له أية إمكانيات لتنفيذ آلية لجوء. ويترتب على ذلك أنه، مع التدفق الجماعي الذي يشهده، كان على مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين أن تعالج جميع الحالات المتعلقة بتحديد صفة اللجوء، وهي عملية تدخل عادة في صلاحيات السلطات الوطنية.

12- إن مخيم شوشة هو المخيم الوحيد المتبقي في البلد مع ما يقرب من 3600 ساكن في ذلك الوقت. وينتظر معظمهم إعادة التوطين في بلدان أخرى، أساسا في الولايات المتحدة الأمريكية، والنرويج، وفنلندا، وإيرلندا، وهولندا والدانمرك والسويد. ويتعلق الجزء الأول من هذه العملية بتحديد صفة اللجوء. ومن أصل عدد المقيمين في مخيم شوشة، تم الاعتراف بأكثر من الثلثين كلاجئين. وثمة من قوبلت طلبات لجوئهم الرفض ويتلقون حاليا المشورات، بما فيها المشورة حول خيارات العودة إلى بلدانهم الأصلية.

13- ويوجد في مخيم شوشة حوالي 120 من القصّر غير المصحوبين بذويهم والمفصولين عنهم، إلى جانب أفراد آخرين من الفئات المستضعفة، مثل النساء المعرضات للخطر، والمسنين وعدد قليل من المعوقين. وتقوم وكالات الأمم المتحدة بتسهيل مساعدة وأنشطة مرتكزة على احتياجات المجموعة، بما فيها تحديد المصلحة العليا للأطفال.

14- وينبغي الإشادة بجمهورية تونس حكومة وشعبا، لما قابلا به الشعب الليبي من كرم الضيافة خلال الأزمة. فقد رحب الشعب بالمواطنين الليبيين من الحدود ووفر لهم الإقامة، مما قلل من عدد المقيمين في المخيمات. ومما جعل تقييم هذه الضيافة أمرا سهلا وجود علاقات القرابة الثقافية ووشائج النسب التي كانت تربط بين المجموعتين قبل اندلاع الأزمة.

15- نظرا للوضع الذي كان سائدا في البلد في مجال حماية اللاجئين واللجوء قبل الأزمة التي أدت إلى التدفق المباغت للاجئين وغيرهم من الأشخاص الذين أصبحوا مصدر انشغال لتونس، لوحظ غياب الإطار القانوني الملائم للجوء الذي يمكن استخدامه لمعالجة الوضع الذي ينجم عن الأزمة. إضافة إلى ذلك، لم يكن البلد مستعد لاستقبال هذا العدد من اللاجئين. وعليه، فلم يتمكن من التعامل معهم على نحو فعال من حيث تصنيفهم وتحديد صفة كل منهم.

16- لوحظ أيضا أن جميع المخيمات الموجودة قريبة جدا من الحدود مع ليبيا. وارتبط هذا الوضع يكون الاستجابة الأولية للتدفق الذي حدث تحت السيطرة المباشرة للعسكر الذين بذلوا قصارى جهدهم لإغاثة اللاجئين على نحو ملائم.

17- وينبغي تشجيع السلطات التونسية على وضع إطار قانوني شامل وعملية فعالة لتحديد صفة اللجوء فيما يتعلق بالحماية، وخصوصا في مجال اللجوء.

الاجتماعات:

18- باعتبارها أحد أعضاء لجنة التوجيه لمؤتمر إعلان التعهدات الأول للاتحاد الأفريقي حول الجفاف والمجاعة في القرن الأفريقي المنعقد في أديس أبابا، إثيوبيا، في 25 أغسطس 2011، شاركت هيئة مكتب اللجنة الفرعية للاجئين التابعة للجنة الممثلين الدائمين في عدد كبير من الاجتماعات التحضيرية للجنة.

19- شاركت اللجنة أيضا مشاركة كاملة في الاجتماع الذي قام بتعبئة وتوعية الشعوب الأفريقية حول آفة الجفاف والمجاعة التي حلت بالسكان في القرن الأفريقي تحت عنوان "قارة أفريقية واحدة، صوت واحد ضد الجوع". وقد انعقد في أديس أبابا، إثيوبيا في 25 أغسطس 2011.

20- حضر رئيس اللجنة الفرعية للجنة الممثلين الدائمين بشأن اللاجئين، والعائدين والنازحين داخليا إلى جانب مفوضية الاتحاد الأفريقي، الدورة الـ62 للجنة التنفيذية لبرنامج المفوض السامي من 3 إلى 8 أكتوبر 2011.

21- شدد الاجتماع على أهمية الالتزام الجماعي بمفهوم الحماية، وأكدت قيمة التضامن والتعاون وتقاسم الأعباء. وقد جاء هذا التأكيد على أعقاب الأحداث في كوت ديفوار وليبيا والصومال. وأشادت الدول الأعضاء بما أبدته البلدان المجاورة من كرم وتضامن في استضافة اللاجئين الذين وجدوا أنفسهم أمام أوضاع طوارئ معقدة. إضافة إلى ذلك، أقرت الدول الأعضاء على وجه الخصوص، بالبيئة المتزايدة التعقيد التي تنفذ فيها مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين مهامها، مشددة على حاجة مفوضية اللاجئين إلى التنسيق مع الوكالات الأخرى، خصوصا مكتب الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية.

22- اجتمع الوفد أيضا بمجموعة السفراء الأفريقيين وعدد كبير من شركاء الاتحاد الأفريقي، وأجرى مناقشات مكثفة حول الطرق التي يمكن بها تحسين حماية ومساعدة ضحايا النزوح القسري في أفريقيا.

23- عقد بعض السفراء الممثلين للأقاليم الخمسة، الذين هم أيضا أعضاء في اللجنة الفرعية للاجئين التابعة للجنة المثلين الدائمين، اجتماعا غير رسمي لمجموعتهم مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر في 25 أكتوبر 2011 تحضيرا للحلقة الدراسية نصف السنوية المشتركة بين الاتحاد الأفريقي واللجنة الدولية للصليب الأحمر المنعقدة في 14 نوفمبر 2011.

24- شاركت اللجنة في الحلقة الدراسية المشتركة بين الاتحاد الأفريقي/اللجنة الدولية للصليب الأحمر المنعقدة في أديس أبابا، إثيوبيا، في نوفمبر 2011 تحت عنوان "حماية المدنيين في النزاعات المسلحة وغيرها من أوضاع العنف في أفريقيا". وستتابع اللجنة الفرعية التوصيات لتنفيذها.

25- شاركت اللجنة الفرعية في الاجتماعات الاستشارية الإقليمية حول تنفيذ خطة العمل بشأن القمة الخاصة حول اللاجئين والعائدين والنازحين داخليا، بما فيها تعزيز اتفاقية الاتحاد الأفريقي حول النازحين داخليا.

26- شاركت اللجنة الفرعية أيضا في الاحتفال بالذكرى السنوية الستين للاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين والذكرى السنوية الخمسين للاتفاقية حول الحد من حالات انعدام الجنسية اللتين تم الاحتفال بهما في جنيف يومي 7 و8 ديسمبر 2011.

الترويج للتوقيع والتصديق على اتفاقية الاتحاد الأفريقي لحماية ومساعدة النازحين داخليا وإدماجها في التشريعات الوطنية:

27- عملت اللجنة الفرعية على كسب التأييد والتشجيع لدى الدول الأعضاء، خلال بعثاتها، واجتماعاتها ومؤتمراتها ومنتدياتها المختلفة، لضمان التوقيع والتصديق على الاتفاقية الخاصة بالنازحين داخليا وإدماجها في تشريعاتها الوطنية. عند رفع التقرير، كانت قد وقعت على الاتفاقية اثنتان وثلاثون دولة عضوا، بينما صدقت عليها سبع دول وقامت بإيداع وثائق تصديقها لدى المفوضية. وستواصل اللجنة الفرعية خلال السنة دورها في كسب التأييد لتدخل الاتفاقية حيز التنفيذ بحلول 2012.

ثالثا: الخاتمة:

28- خلال مختلف البعثات والاجتماعات والمؤتمرات والحلقات الدراسية، شددت اللجنة الفرعية للجنة الممثلين الدائمين بشأن اللاجئين والعائدين والنازحين داخلياً على أهمية تنفيذ جميع الدول الأعضاء خطة العمل المنبثقة عن نتائج القمة الخاصة لرؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي لعام 2009 حول اللاجئين والعائدين والنازحين داخليا في أفريقيا حيث أن جميع العناصر متوفرة للتصدي للأسباب الجذرية للنزوح القسري وتحدياته في البحث عن حلول دائمة لمشكلة النزوح القسري.

29- وعليه، ستواصل اللجنة الفرعية للجنة الممثلين الدائمين بشأن اللاجئين والعائدين والنازحين داخليا، إلى جانب مفوضية الاتحاد الأفريقي، وبالتعاون مع شركاء الاتحاد الأفريقي، العمل على تنفيذ خطة العمل حسبما يقتضيه تفويض رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي.

–

AFRICAN UNION UNION AFRICAINE

African Union Common Repository **http://archives.au.int**

Organs Council of Ministers & Executive Council Collection

2011

Report of the sub-committee on refugees, returnees, and internally displaced persons in Africa

African Union

African Union

http://archives.au.int/handle/123456789/4115

Downloaded from African Union Common Repository